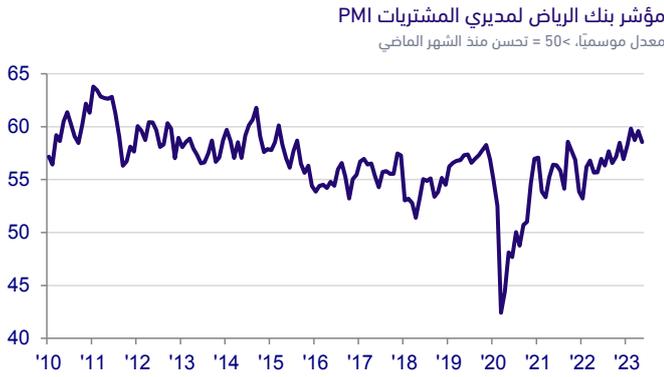


مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

ارتفاع أسعار البيع بأسرع معدل منذ أغسطس 2020



المصادر: بنك الرياض، S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 مايو 2023.

النتائج الأساسية

تضخم أسعار البيع يقفز في ظل ضغوط الأجور

نمو الإنتاج يحافظ على قوته برغم التباطؤ

استمرار التوسع في التوظيف وشراء مستلزمات الإنتاج

استمر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في تسجيل تحسن قوي في ظروف الأعمال في شهر مايو، حيث أدى ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة حادة أخرى في النشاط الاقتصادي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات (PMI®). وأكدت قوة الطلب على استمرار ارتفاع الإنتاج والتوظيف والمشتريات، مع ارتفاع مستويات الموظفين بأسرع معدل مكرر منذ شهر يناير 2018. ومع ذلك، أدت الموجة الأخيرة من ضغوط الأجور القوية إلى ارتفاع أسعار إنتاج الشركات بشكل حاد في مايو، حيث تسارعت وتيرة التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيسي من 59.6 نقطة في شهر أبريل إلى 58.5 في شهر مايو، حيث شهد المكون الأكبر في المؤشر (الطلبات الجديدة والإنتاج) هبوطاً. ومع ذلك، ظل المؤشر أعلى بكثير من حدّ النمو البالغ 50.0 نقطة وكان أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ 56.9 نقطة.

واصلت تدفقات الطلبات الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الارتفاع بشكل كبير في شهر مايو، بعد أن تسارع النمو إلى أعلى مستوياته في ما يزيد قليلاً عن ثماني سنوات ونصف في شهر أبريل. وتباطأ معدل التوسع بشكل طفيف على الرغم من الارتفاع المتجدد في المبيعات من العملاء الأجانب. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة بشكل متكرر بين تزايد الطلبات الجديدة وتحسن الظروف الاقتصادية، فضلاً عن زيادة السفر والسياحة وزيادة الاستثمار في الأعمال التجارية.

كما ارتفعت مستويات النشاط بشكل ملحوظ في شهر مايو، على الرغم من تراجع معدل التوسع الذي كان الأضعف في عام 2023 حتى الآن. وبالمثل، قامت الشركات بزيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج والمكونات الرئيسية بشكل حاد ولكن بأقل معدل في خمسة أشهر.

تشير الأدلة المنقولة إلى أن الموردين استجابوا بشكل جيد لطلبات العملاء، لزيادة سرعة التسليم، مما أدى إلى تحسن قوي آخر في سلاسل التوريد.

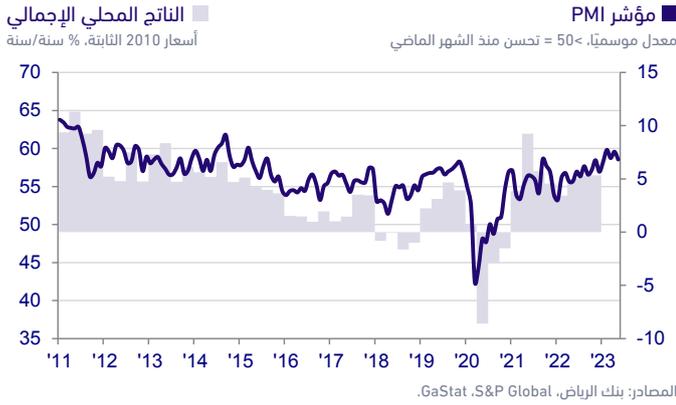
تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض:

"من المرجح أن يكون الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط للمملكة قد نما بشكل ملحوظ في الربع الثاني من هذا العام بفضل الوضع الجيد للقطاع الخاص. يسلط مؤشر مديري المشتريات التابع لبنك الرياض الضوء على استمرار قدرة قطاع الأعمال المحلي على التعامل بمرونة في مواجهة عدد من الظروف المعاكسة، بما في ذلك الظروف النقدية الأكثر صعوبة منذ العام 2007 على الأقل. وفي حين أن تباطؤ الاقتصاد غير المنتج للنفط وارتفاع أسعار الفائدة سيخلق بيئة صعبة لبعض المؤسسات، فإن معظم الشركات السعودية في حالة جيدة وتشهد ظروف عمل قوية. وتُظهر نتائج شهر مايو تراجعاً طفيفاً عن نتائج شهر أبريل القوية، مما يعزز وجهة النظر القائلة بأن النشاط الاقتصادي العام يحقق أداءً جيداً مع دخول أشهر الصيف.

"شهدت الطلبات الجديدة نمواً بشكل كبير، مما يعكس زيادة قوية في معدلات الطلب، لا سيما في الأنشطة السياحية وقطاع الإنشاءات. وقد أدى ذلك إلى أسرع معدل لخلق الوظائف منذ عام 2018، مما سمح للشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة بوتيرة أسرع هذا الشهر. وأدى ارتفاع مستويات التوظيف والنشاط إلى زيادة الأجر بثاني أسرع وتيرة في سبع سنوات، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في أسعار المبيعات للمستهلكين. علاوة على ذلك، من التطورات الإيجابية أن الصادرات عادت إلى التوسع وسجلت مستوى أعلى من المتوسط طويل المدى بعد تراجع طفيف في الشهر السابق.

"تراجعت توقعات الشركات للأشهر الـ 12 المقبلة بشكل طفيف لكنها لا تزال تشير إلى التفاؤل بشأن الإنتاج المستقبلي. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات التنوع على نطاق واسع وتسريع تطوير المشاريع الضخمة بهدف تعزيز القطاع الخاص الذي هو محرك خلق فرص العمل. لذلك فنحن على ثقة من أن القطاع غير المنتج للنفط سيلعب دوراً رئيسياً في دفع النمو هذا العام، مدعوماً بزيادة الاستثمارات وقوة الطلب."



وساعد وصول مستلزمات الإنتاج بشكل أسرع على ارتفاع ملحوظ في المخزون لدى الشركات، والذي كان الأسرع منذ شهر أغسطس 2022.

كما كان نمو التوظيف قويًا نسبيًا، حيث ارتفع معدل خلق الوظائف إلى أسرع معدل مكرر منذ بداية عام 2018. ومع ذلك، ذكرت بعض الشركات أنها اضطرت إلى زيادة رواتبها بسبب نقص العمالة وارتفاع تكاليف المعيشة، مما أدى إلى استمرار زيادة نفقات التوظيف والتي كانت ثاني أسرع زيادة منذ شهر سبتمبر 2016.

أدى الارتفاع في الأجور جزئيًا إلى ارتفاع حاد في متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى قيام نسبة أكبر من الشركات برفع أسعار إنتاجها. وكان معدل تضخم أسعار الإنتاج هو الأعلى منذ شهر أغسطس 2020، حيث رفعت شركات الخدمات والتصنيع أسعارها بأسرع معدلات.

سمحت مستويات التوظيف والنشاط المرتفعة للشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة بوتيرة أسرع خلال شهر مايو. وانخفض حجم الأعمال غير المنجزة بأكثر معدل منذ شهر نوفمبر من العام الماضي.

ظلت توقعات الشركات في المملكة العربية السعودية إيجابية في شهر مايو، حيث توقعت الشركات تحسنًا في ظروف السوق وتسجيل مبيعات قوية وأن تكون السياسات الاقتصادية الحكومية داعمة لآفاق النمو. ومع ذلك، فإن المنافسة المتزايدة جعلت ثقة الشركات أقل مما كانت عليه في شهر أبريل، حيث انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام واحد بالضبط.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
خبير الاقتصادي
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر
محلل اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل 2469
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 002 461 1491 44
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 030 447 7967 44
sabrina.mayein@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" و "PMI®" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.